

دعا الحكومة لإعلان موقف حازم بمقاطعة ورشة البحرين ورفض نتائجها

مرزوق الغانم: باسم المجلس أنتقد تكريس الاحتلال الصهيوني وتحميل الدول الخليجية نفقاته عبر ما يسمى صفقة القرن

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة في التاسعة والنصف صباحا، وتلا الامين العام علام الكندري اسماء الحضور والمعتزين.

الغانم: هذه جلسة خاصة للنظر في المداولة الثانية لتعديلات قانون الجهاز المركزي للمناقصات، من اجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنتج الوطني والمحلي.

بدر الملا: 103، نحن من حقنا تعديل تعديلات قبل 24 ساعة من ذات الجلسة، انما التقارير وصلتنا امس، كالتقارير المهمة الجديدة مثل مراقبي المحاسبات والجامعات الحكومية والحمامة وحقوق المؤلف على سبيل الاستشهاد وهي قوانين تتطلب بحث الاتفاقيات الدولية وسؤال اراء المتخصصين، ونحن سنقدم طلب لارجاع بعض هذه القوانين.

صلاح خورشيد: هناك عشرة تعديلات طرأت، ومنها تعريف المشروع الصغير ليكون المعتمد من قبل صندوق المشروعات الصغيرة بالمادة الاولى، والمادة الثانية احمد الفضل: كان هناك لغف فيما يخص المنتج الوطني ومدى الحماية التي توفرها الدولة له، والفرق بينه وبين المنتج ذو المنشأ الوطني..

خورشيد: نحن عالجنا الامر بشكل مختلف واطفنا المنتج المحلي، ونؤكد ان هناك منتج وطني ومنتج محلي وهي تصل الي الغرض المطلوب،

عبدالله الرومي: مع التقدير للاخوة في اللجنة، صياغة القوانين يجب الاتكون بهذه الصورة من يكون على المؤسسة انشاء وحدة معينة، وهذا الامر يكون بقرارات ولائحة، وهذا كانه تنظيم العمل الاداري بقوانين، وهذا يقيد التغيير باستقلال، وهذه تترك لقرارات ولا تصاغ بقانون، وما عليكم ايراد المبدأ لا الشأن التنظيمي

خورشيد: الوحدة موجودة بالقانون اصلا، ولم تضاف، نحن اضفنا الاختصاص فقط لهذه الوحدة، كما تم تعديل احدي خورشيد: نعتقد ان ال 75 ألف مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا نعتقد ان بوسعهم الوصول لعمال بسعة 200 ألف دينار، وهذه الاعمال قد يكون مناسب لها مشروع اكبر من الصغيرة والمتوسطة، وهذا تم بالاتفاق مع اصحاب المشروعات.

عبدالله الكندري: لا يوجد مانع قانوني للذ على 200 الف للامر المباشر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اما دعهم فقط بخصوص الاوامر المباشرة المقررة ب 75 الف نطاقها محدود، وكاتها اقترت على استحياء وليس بإيمان حقيقي لوضع حوافر لاصحاب تلك المشروعات.

البايعين: نرجو رفع السقف الي 200 الف لتحقيق المنفعة المناسبة لاصحاب المشروعات. عبد الله الكندري: السقف للمشروعات الذين يحق لهم الحصول عليها يسقف ال 75 الف للاتفاق المباشر. خورشيد: نعتقد ان ال 75 ألف مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا نعتقد ان بوسعهم الوصول لعمال بسعة 200 ألف دينار، وهذه الاعمال قد يكون مناسب لها مشروع اكبر من الصغيرة والمتوسطة، وهذا تم بالاتفاق مع اصحاب المشروعات.

عبدالله الكندري: لا يوجد مانع قانوني للذ على 200 الف للامر المباشر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اما دعهم فقط بخصوص الاوامر المباشرة المقررة ب 75 الف نطاقها محدود، وكاتها اقترت على استحياء وليس بإيمان حقيقي لوضع حوافر لاصحاب تلك المشروعات.

البايعين: نرجو رفع السقف الي 200 الف لتحقيق المنفعة المناسبة لاصحاب المشروعات.

عبدالله الرومي: الصيغة القانونية مترجمة وغير سليمة، وماذا لا يتم النص على الاسم الرسمي للجهاز المركزي للمناقصات.

صالح عاشر: يجب ان يكون المشروع الذي له حق المشاركة غير محصور برأس مال 75 الف، فهناك مشروعات صغيرة من الصندوق برأسمالها نصف مليون، ثم ماذا عن المشروعات ذات التمويل الخاص.. فهل يحق لها الانتفاع من القانون؟

احمد الفضل: نرجو عدم الخلط بين مبلغ المناقصة ورأس مال المشروع فهذا محل بحثه في قانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وزير التجارة: السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيشمل كل المشروعات سواء الممولة من صندوق المشروعات الصغيرة او تمويل اخر، اي ان التسجيل بالسجل لا علاقة له بمصدر التمويل.

بدر الملا: مسألة المعاملة بالمثل من سيكون عليه علم اثباتها؟

صلاح خورشيد: ال 75 ألف تتعلق بالتعاقد المباشر، اما المواد الأخرى فتعالج التعاقبات الأخرى، وكافة المشروعات المعتمدة بالسجل سيكون لها حق التحفيز بغض النظر عن مقدار التمويل سواء من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة او خاص، والمنتج المحلي هو كل ما ينتج في دولة الكويت فقط، والغينا فقرة المعاملة بالمثل واكتفينا بافضلية المنتج المحلي. احمد الفضل: نحن نعتاني من اقتصاد منكمش، ونشكر اللجنة على زيادة افضلية المنتج المحلي بنسبة 20% على اقل الاسعار بدلا من 15% ونرجو من الحكومة الاخذ بالتعديل.



مرزوق الغانم مترئسا للجلسة

بعد المداولة الاولى تم الاخذ بها... الرومي: المادة 86 يجب ان تلغى ولا داعي لانشاء لجنة لتطلعات براسها قاضي لان مسألة التطلعات ينظمها القانون الاداري، وانا اقول للحكومة هل انتم مع كوار مالية؟

✕ ووافق المجلس على ارجاع تقرير تنظيم التامين الي اللجنة المالية ومناقشته في جلسة الخميس المقبل.

✕ وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

صالح عاشر: هذا المشروع بقانون اتى كمنتطلب من الامم المتحدة، وله جوانب حفظ الحقوق الادبية والفكرية والمالية، وهو يشجع الانتاج والابداع الابدسي والانساني والفكري والعلمي ومقارنة الكويتيين بدول اسلامية يثبت ضعف هذا الانتاج الكويتي، ولاهمية الموضوع ندعو للثوران بين حق المبتكر والمؤلف وحقوق الدولة، والمبالغ المرصودة لقضايا الفكر والتشجيع والشأن العلمي شيء لا يذكر ولا يشجع، والتدخل الحكومي في القضاء المستعجل هذه الامور لان الابداعية والنشر يعيق الانتاج ويجب وقفه، والاكتفاء بالقرارات القضائية السلال: هذا قانون مهم ويتطلب تفعيل لمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و36 و37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار الشهادات يجب ان يكون اي رفض متعلق بها مسيب لضمان النظم والتقاضى ان كنا جادين في دعم المؤلف والابداع والابتكار.

عادل الدخعي: هذا من القوانين المطلوبة، لاسلاف هناك نقص في حماية الابتكار والتأليف، وهذا القانون ينظمها، وبودي ان الفت انتباه اللجنة الي مرجع هذا الحق، ومن هي الهيئة المرجعية التي تصنف الحقوق وترتبها بالهيئات المرجعية العالمية.

خليل ابل: هذا القانون مهم ويجب ان يقر اليوم في مداولتين، من اجل سمعة الكويت والالتزام بالقوانين الدولية ولحفظ الحقوق وهو الاحق، والخرج والالتزامات اهم منها حفظ الحقوق، وتخلوا ان شخص يؤسس شركة وبرنامج ويطوره ب 500 الف دينار ثم ياتي شخص ويكف التشفير ويستفيد من عمل وجهد الاخرين ويبيع الاجهزة والبرامج ويبيها بابخس الاسعار

السريع من عمل وجهد الاخرين ويبيع الاجهزة والبرامج ويبيها بابخس الاسعار والسرقة بشكل سافر؟ يجب ردع المتجاوزين، هذا فضلا عن ان هذا يرجع المستثمرين للقدم الي الكويت وحمايتهم مما يجري من اختراقات ومخالفات، وانا مع تعديل المادة 45 بشأن العقوبة وان نترك للقاضي الحد الاعلى من العقوبة مفتوح ويتكفي بالحد الادنى، وان يكون للمتضرر حق اثبات الضرر للقاضي وبلاستعانة بالخبراء، وهذا امر جدير بالانتماء.

عمر الطبطبائي: بلد الحريات كلام التعديلات والملاحظات وان يجهز التقرير للخميس المقبل للتصويت عليه.

خورشيد: لا مانع لدينا، وتعديلات النواب

ووزير التجارة: المادة 186 من قانون

الرومي: المادة 86 يجب ان تلغى ولا داعي لانشاء لجنة لتطلعات براسها قاضي لان مسألة التطلعات ينظمها القانون الاداري، وانا اقول للحكومة هل انتم مع كوار مالية؟

✕ ووافق المجلس على ارجاع تقرير تنظيم التامين الي اللجنة المالية ومناقشته في جلسة الخميس المقبل.

✕ وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

صالح عاشر: هذا المشروع بقانون اتى كمنتطلب من الامم المتحدة، وله جوانب حفظ الحقوق الادبية والفكرية والمالية، وهو يشجع الانتاج والابداع الابدسي والانساني والفكري والعلمي ومقارنة الكويتيين بدول اسلامية يثبت ضعف هذا الانتاج الكويتي، ولاهمية الموضوع ندعو للثوران بين حق المبتكر والمؤلف وحقوق الدولة، والمبالغ المرصودة لقضايا الفكر والتشجيع والشأن العلمي شيء لا يذكر ولا يشجع، والتدخل الحكومي في القضاء المستعجل هذه الامور لان الابداعية والنشر يعيق الانتاج ويجب وقفه، والاكتفاء بالقرارات القضائية السلال: هذا قانون مهم ويتطلب تفعيل لمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و36 و37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار الشهادات يجب ان يكون اي رفض متعلق بها مسيب لضمان النظم والتقاضى ان كنا جادين في دعم المؤلف والابداع والابتكار.

قانون حقوق المؤلف. وعقب عدد من النواب بقولهم ما بيون يدشون.

ورد الرئيس الغانم قائلا «انا ما اتكلم عن الناس اللي ما تبي تحضر وما تبي المجلس يقر القوانين هذيل معروفين، انا اتكلم عن النواب المحترمين.

وتلا الرئيس مرزوق الغانم بيان صادر عن مجلس الامة موقع من اغلبيية النواب وهي « الكويت كانت مناصرة للفلسطين المحتلة والتطبيع مع الصهاينة مناقض للنواب الكويتية، وهناك من يريد تحميل الدول الخليجية نفقات تحميل التطبيع.

واضاف «ولما كان المجتمع الكويتي بمختلف اطيافه يقف ضد التطبيع ندعوا الحكومة لاعلان موقف حازم وحاسم لمقاطعة هذا الاجتماع في مؤتمر البحرين لما فيه من تضيق للحقوق العربية والاسلامية لفلسطين المحتلة.

ووافق المجلس على البيان بالاجماع على هذا البيان

بسدوره وقال وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد استمعت الحكومة للبيان وتؤكد بتسكها بالنواب في دعم القضية الفلسطينية وتقبل بما يقبل به اخوتنا الفلسطينيين، ونأمل ان يجد الاخوة في الولايات الامريكية ان تاخذ بالراكان الاساسية والنواب الشرعية في ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

من جانبه قال النائب عبدالكريم الكندري ان مجلس الامة كلف لجنة الشؤون التشريعية للتأكد من عدم التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونؤكد اننا نقف ضد اي محاولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني بشكل مباشر او بجرنا للتطبيع معه بشكل غير مباشر. وقال الكندري «نحن دولة صغيرة ولكن سنستمر كبار باتجاه قضايانا العربي والاسلامية.

وقال وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحكومة لا تقبل التشكيك في موافقها وهي واضحة في هذه القضية بالوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني.

بسدوره قال الرئيس مرزوق الغانم ان مواقف الخارجية الكويتية مشرفة والتي تتماشى مع سياسة سمو الامير في الوقوف مع الشرعية الدولية والحق الفلسطيني.

من جانبه قال النائب عبدالوهاب الباطين نحن نعرف مواقف الحكومة تجاه العدو الفلسطيني وليس هناك تشكيك ولكن اليوم هناك موقف شعبي للتاكيد على رفضنا الكامل ومحاولات التطبيع المباشرة وغير المباشرة مع الكيان الصهيوني ونطالب الحكومة بمقاطعة هذا النشاط الذي يحدث بمشراكة الصهاينة.

من جانبه قال النائب احمد الفضل « وزير الخارجية يقول ما تقبل به الفلسطينيون نقبل به ولم يتحدث عن المقاطعة الشاملة طول الطريق ونحن لا نعادي ولا نقف ضد السلام، والعملية ليس عملية كره لا بدل بل في صدق تعديل وضع خاطئ.

من جانبه قال النائب عدنان عبدالصمد ان البيان يمثل رأي المجلس ونحن نقف مع السلام العادل الحقيقي بتحرير كل فلسطين وعاصمتها كل القدس ولا يوجد سلام الا بتحرير فلسطين ودعم المقاومة وبانذ الله ستتحرق فلسطين باقر ب وقت.

من جهته قال النائب خلف محمد الدلال الكويتيين دائما من المدافعين عن حقوق فلسطين والرافضين للتطبيع ونعزز بموقف صاحب السمو الرسمي، والمشاركة في هذا المؤتمر ان يكون مقبول لدى القيادة السياسية ولا الشعب الكويتي.

من ناحيته اكد النائب عبدالله الرومي وقوف المجلس الى جانب الجهود الحكومية بشأن القضية الفلسطينية، ونحن ليس لدينا كراهية ضد جنس من الناس ولكن نطالب بالعدالة وهناك قرارات من الامم المتحدة يجب تطبيقها.

من جهته اكد النائب اسامة الشاهين رفضه لما يسمى بصفقة القرن وهي التخلي عن الحقوق العربية فلسطين وتوطين الفلسطينيين في اراضي عربية اخرى باموال خليجية، وتلك هي قسمة ظالمة.

من جانبه قال النائب خلف دميتري انا كشخص مسلم وعربي لا اتخيل ان تكون القدس عاصمة اسرائيل، ويكفي تدليل وتذليل لاسرائيليين من قبل امريكا ولا يجب التنازل عن شبر واحد.

وجاء في نص القانون كما اقره المجلس ما يلي:

المادة الاولى: تعدل المرقوم رقم (1) بند المشروع الصغير او المتوسط، وبند المنتج الوطني، والمادة (2) الفقرة الاولى من بند 3، والمادة (5)، والمادة (18) بند 6، والمادة (19) فقرة اولى، والمادة (26)، والمادة (39) بند 2، والمادة (61)، والمادة (62)، والمادة (78)، والمادة (87) وذلك على النحو التالي:

مادة 1: المشروع الصغير او المتوسط: هو المشروع الاقتصادي المعتمد كمشروع صغير او متوسط لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مادة 2: المشروع الصغير او المتوسط: هو المشروع الاقتصادي المعتمد كمشروع صغير او متوسط لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.